دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي والجمركي في مصر .

أ. د. حسني حسن مهران
استاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة الأسبق
جامعة بنها وعميد المعهد العالي للعلوم الإدارية بجناكليس–البحيرة

د. ولاء دياب
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة بنها

اسراء ياسر احمد صيام
مدرس مساعد بقسم اقتصاديات التجارة الدولية
معهد الالسن العالي

دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي والجمركي في مصر

أ.د. حسني حسن مهران
استاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة الأسبق جامعة بنها وعميد المعهد العالي للعلوم الإدارية بجناكليس–البحيرة

د. ولاء دياب
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة بنها

اسراء ياسر احمد صيام
مدرس مساعد بقسم اقتصاديات التجارة الدولية معهد الالسن العالي

استهدفت الدراسة التعرف علي طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي وادخال التكنولوجيا في مجال المعاملات الضريبية والجمركية وآثرها علي تحسين الحصيلة الضريبية في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٩–٢٠٢٣ وتوصلت الدراسة الي أن مع زيادة درجه التحول الرقمي واتساع نطاق تطبيق الحكومة الالكترونية في مصر، يمكن للحكومة المصرية زيادة الايرادات الضريبية والجمركية من خلال تقليل معدلات التهرب الضريبي والجمركي والحد من انتشار ظاهرة الفساد مما يدعم جانب الايرادات في الموازنة العامة في مصر مما يسهم بدوره في علاج العجز في الموازنة العامة في مصر.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية، التحول الرقمي، الايرادات الضريبية.

The role of digital transformation in improving the efficiency of the tax and customs system and reducing the public budget deficit in Egypt

Prof. Dr.
Hosny Hassan Mahran
Professor of Economics
Former Dean of the Faculty of Commerce, Benha University

Dr. walaa diab
Lecturer of Economics
, Faculty of commerce
Benha University

Esraa Yasser Ahmed Seyam
Assistant Lecturer
Economic Department,
Alsun Higher Institute

Abstract:

The study aimed to identify the nature of the relationship between digital transformation in economy and its impact on taxes and customs collection during the period from ٢٠٠٩-٢٠٢٣.

The study concluded that with the increase in the degree of digital transformation and the expansion of the scope of e-government application in Egypt, the Egyptian government can increase tax and customs revenues by decreasing Tax and customs evasion rates, which supports the revenue side of the general budget in Egypt, Which contributes to reducing the general budget deficit in Egypt.

Key Words: digital transformation , E- Government ,

مقـــــدمـــــــــة:

تُعد الضرائب والجمارك أهم الموارد السيادية للإيرادات الحكومية لمعظم البلدان فـــي الأنظمة الحالية المعاصرة حيث تفرضها الدولة بما لها مـــن ســـلطة وســـيادة علـــي دخـــول الأشخاص لمقابلة الاحتياجات المتزايدة لهؤلاء الأشخاص من خلال استخدامها للإنفاق علـــي الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم وإنشاء الطرق والكباري وغيرها. فتكون الضـــريبة أداة فعالة لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، الاجتماعية، والمالية من خلال ما تحققه من عوائد كبيرة تدرج في جانب إيرادات الموازنة العامة حيث تشكل الإيراد الأهم والأكبر لموازنـــة الدولة ، كما اصبحت الضرائب والجمارك أداة من أدوات الضبط التي تتدخل الدولة بواسطتها لتحقيق الأهداف المرغوب فيها كما أصبحت أداة من الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيـــق التنمية الاقتصادية، ومعالجة التضخم والركود، وإعادة توزيع الدخل ، ورفع مستوى المعيشة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني. (جبر. المأمون ،٢٠١٥، ص ٢١٥).

ورغم الدور المهم الذي تلعبه الضرائب في اقتصاديات الدول كافة، وما يبذله المشرعون تجاهها، إلا أن دافع الضريبة يعدها مقيدة لحركته الاقتصادية، وتؤدي إلـــى تقليـــل إيراداتـــه الخاصة، مما جعله يفكر في وسائل متعددة لتفادي العبء الضريبي كلياً أو جزئياً من نطـــاق الإقطاع الضريبي المفروض عليه، دون النظر إلى الآثار السلبية التي تنتج عن هذا التصرف وهذا ما يسمى بالتهرب الضريبي.

ويعد التهرب الضريبي ظاهرة منتشرة في أغلب دول العالم حيث تُشكل الضرائب عبئـــاً على المكلف بها ويعمل على مقاومة سدادها او تخفيضها او نقل عبئها الـــى شـــخص اخـــر، وتتعدد الوسائل التي تتم من خلالها عملية التهرب الضريبي منها التحايل على إسقاط الضرائب بصورة كلية او جزئية، ومن ثم يصبح التهرب الضريبي سبيلاً من سبل التضـــليل وتشـــويه الحقائق أو تقديم معلومات وبيانات غير سليمة حول النشاط المفروض عليه الضريبة(p 145 Rusydi 2020)

ومن الأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وجـــود بعـــض الاعتقـــادات الخاطئة عن الضريبة، مثل اعتبار أن الضريبة اقتطاع مالي دون مقابل، كما أن الحالة المالية

للمكلف قد تساعده على عدم الالتزام بالدفع، بحيث يميل نحو التهرب كلما ازداد عبء الضريبة (الحربي ، ٢٠٢١ ، ص ٢٠)

مشكلة الدراسة (الاسئلة الرئيسية – الأهداف – الفرضيات) :-

يُمثل التحول الرقمي أحد أهم دوافع ومحفزات النمو في كبرى الشركات والحكومات. حيث تساعد تقنيات الثورة التكنولوجية الرابعة على انتقال القطاعات الحكومية أو المؤسسات بشكل عام إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في إبتكار المنتجات وتقديم الخدمات من خلال الاجهزة المتصلة بإنترنت الأشياء.

ومن جانب أخر شهدت عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة العديد من التغيرات الإيجابية، ففي عام ٢٠٠٨ تم البدء في ميكنة الهيئات، وتم الانتهاء منها في عام ٢٠١٠ ، لتقوم كل الجهات بإعداد وتنفيذ موازناتها من خلال نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية Governmental System Information Management Financial (GFMIS) . (رمضان ، ٢٠٢٣، ص ٤٤٨) واستكمالاً لتطوير نظم ميكنة الموازنة العامة صدر قرار وزير المالية رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠ في إطار الاجراءات التي اتخذتها الدولة في موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ العمل على توسيع القاعدة الضريبية وتطبيق اجراءات ميكنة المنظومة الضريبية والذي ألزم ممولي الضرائب بدءاً من هذا العام بإصدار الفاتورة الإلكترونية، والذي يهدف إلى إنشاء نظام مركزي يُمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية بين الشركات بعضها البعض، وذلك من خلال تبادل بيانات جميع الفواتير لحظياً بصيغة رقمية؛ مما يسهم في التحول الرقمي للتعاملات التجارية والتعامل بأحدث الأساليب التقنية، والتحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة ومتلقيها ومحتوياتها شكلياً وموضوعياً، وكذلك يساعد في تسهيل وتسريع الاجراءات الضريبية. كما شهدت منظومة الجمارك المصرية تطوراً مهماً

تمثل في تنفيذ المشروع القومي لتحديث وميكنة الإدارة الجمركية، بما يسهم في تبسيط وتقليص الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركي. (ابراهيم ، ٢٠٢٢، ص١٥٣:١٥٢)

كما تم اتخاذ إجراءات أخرى تتعلق بإيقاف دخول الواردات إلى السوق المصرية إلا من خلال نظام التسجيل المسبق للشحنات المستوردة Information Cargo Advance (ACI)، وهو نظام جمركي جديد طبقا للمادة ٣٩ من قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ وقرار وزير المالية رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢١ يعتمد على إتاحة بيانات ومستندات الشحنة (الفاتورة التجارية وبوليصة الشحن النهائية أو المبدئية) قبل الشحن بـ ٤٨ ساعة على الأقل؛ وذلك لتسهيل الإجراءات الجمركية ومنع دخول السلع المهربة أو الرديئة إلى داخل البلاد (القصاص ، ٢٠٢٢، ص١٩٦).

قد نجم عن تلك الإصلاحات تراجع في معدلات العجز النقدي من ١٢ %عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى نحو ٧,٩٪ في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ،وتراجع العجز الكلي من ١٢,٥ %عام ٢٠١٦/٢٠١٥إلى ٨ %في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ،مع تحقيق فائض أولى بالموازنة العامة للدولة يمثل نحو ١,٨ %من جملة المصروفات العامة.(عاشور، ٢٠٢١ ص ١٥)

وبهذا مثلت عملية الرقمنة أساساً قوياً ليس فقط في إصلاح هيكل المالية العامة وعملية التخطيط والمتابعة والتقييم، وإنما ساعدت كذلك في تحقيق برامج عمل الحكومة التنموية، وتحقيق مبادرات التحول الرقمي، وتوطين أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تحسين الخدمات المقدمة إلى المواطنين في مختلف المجالات.

في ضوء ما تقدم تحاول الدراسة الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:-

ما هي الاثار الاقتصادية للتحول الرقمي في النظام الضريبي والجمركي لتحسين وضع الموازنة العامة في مصر؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية الدور الذى يلعبه التحول الرقمي كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تسمح رقمنه المالية العامة بتخزين وتتبع أكبر للمعلومات من خلال السجلات الالكترونية فوجدت العديد من البلدان أن تحصيل الضرائب ، وتقديم الخدمات العامة ، وإدارة البرامج الاجتماعية ، وإدارة المالية العامة ، سيكون تكلفتها اقل عن سابق من خلال استخدام التكنولوجيا.

كما يساعد الاقتصاد الرقمي في تحقيق الكثير من المكاسب كضم الاقتصاد غير الرسمي و الحد من التهرب الضريبي مما يسهم في تعزيز الإيرادات الضريبية (يونس ٢٠٢٠ ص ٣٠).

والجدير بالذكر ان هذه الدراسة تكتسب أهمية كبيرة تستند إلى حداثة موضوع التحول الرقمي، وفرض ضريبة على الأعمال الرقمية في مصر، وإلى الدور الحيوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة في ظل المستجدات الدولية حيث أن الانتقال إلى البيئة الرقمية التي ترتكز على الثورة المعلوماتية طرح عدة قضايا هامة تتعلق بإمكانية فرض ضريبة على الاعمال الرقمية في مصر. (ابراهيم، ٢٠٢١ ص ٢٦٤).

أهداف الدراسة:

يتبلور الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل آليات تفعيل التحول الرقمي في رقمنه المالية العامة وإدخال نظم التحصيل الالكتروني وتطوير المنظومة الضريبية ومن ثم الحد من التهرب الضريبي والجمركي **وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الا وهي :-**

- عرض وتقييم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتطبيق التحول الرقمي في المجال الضريبي.
- عرض و تقييم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتطبيق التحول الرقمي في المجال الجمركي.

- تحليل وقياس اثر التحول الرقمي في المجال الضريبي والجمركي علي تحسين الحصيلة الضريبية والجمركية بالاقتصاد المصري.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة بشكل رئيسي إلى اختبار **الفرضية التالية:**

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفاداها **وجود علاقة إيجابية بين التحول الرقمي في المجال الضريبي والجمركي وتحسين الحصيلة الضريبية في الاقتصاد المصري**

منهج الدراسة:

أولاً: المنهج الاستقرائي:

يستخدم هذا المنهج في تناول الإطار النظري للتحول الرقمي ودراسة هيكل منظومة الضرائب والجمارك في مصر.

ثانياً: المنهج الوصفي التحليلي:

يستخدم هذا المنهج في تحليل العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي في المجال الضريبي والجمركي وآثره على تحسين الايرادات الضريبية في مصر.

ثالثاً : المنهج القياسي :

يستخدم هذا المنهج في قياس العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي في المجال الضريبي والجمركي وآثره على تحسين الايرادات الضريبية في مصر.باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠٢٢

حدود الدراسة:

أ- الحدود الزمانية: سوف تقتصر الدراسة علي الفترة الزمنية (٢٠٠٩-٢٠٢٣).

والسبب في اختيار هذه الفترة يرجع الى أنها تضمنت العديد من الإصلاحات الاقتصادية والتكنولوجية وتطبيق الحكومة الالكترونية في مصر.

ب- الحدود المكانية: ترتكز الدراسة علي مصر فقط.

خطة الدراسة:

وقد تم تقسيم البحث الى:-

- الجزء الأول منه يتناول التطور التكنولوجي في مجال الاصلاح الضريبي والجمركي في ظل المستجدات التكنولوجية الدولية.
- الجزء الثاني يتناول تحليل العلاقة بين التحول الرقمي في المجال الضريبي والجمركي ودورهما في تحفيض عجز الموازنة العامة في مصر.
- الجزء الثالث : قياس العلاقة بين التحول الرقمي والحصيلة الضريبية في مصر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠٢٢

الجزء الأول التطور التكنولوجي في مجال الاصلاح الضريبي والجمركي في ظل المستجدات التكنولوجية

ان التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم ادت إلى ضرورة التحول نحو الاقتصاد الرقمي، الذي أصبح أهم محرك للنمو الاقتصادي في العالم. حيث ان التحول الرقمي أصبح ضرورة ملحة في ظل التغييرات الاقتصادية ، فيساهم في القضاء علي الكثير من المشاكل كالفساد وتضارب البيانات ومن ثم الحصول على بيانات دقيقة تساعد في تنسيق السياسات مما يسهم في تحديد الفئات المستهدفة لبرامج الدعم الاجتماعي. (Chakraborty 2018 p1,).

كما يؤدي التحول الرقمي دوراً بالغ الأهمية في رسم السياسات الحكومية في مختلف دول العالم وتحديد طريقة تعاطيها مع الفرص الجديدة والتحديات الطارئة، الأمر الذي يشجع الحكومات على زيادة قدراتها في مجال تقنية المعلومات والاتصالات بهدف قيادة وتيرة المنافسة، خاصة مع ارتفاع التكاليف وازدياد الضغوط على الميزانية، وكذا التغيير المستمر لمتطلبات الافراد. لهذا نجد الدول المتطورة في مجال التقنيات الرقمية مثل الامارات و كوريا الجنوبية وسنغافورة قد أدركت أهمية التحول الرقمي وبذلت قصارى جهودها لتطوير تقنياتها إلى أن نجحت بالفعل في الارتقاء إلى مستويات غير مسبوقة، وبدورها تسعى جمهورية مصر

العربية إلى مواكبة هذه التطورات والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية والفرص المتاحة بما يمكنها من التحول إلى الإدارة الرقمية الالكترونية في مختلف القطاعات.

قد اهتمت الحكومة المصرية بتطبيق آليات التحول الرقمي في كافة الاعمال الحكومية وخاصة فيما يتعلق بمنظومة الضرائب المصرية حيث لم يعد التحول الرقمي خياراً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بل هو ضرورة اتجهت نحوها دول العالم بخطوات كبيرة وخاصة في ظل التطور المتسارع في استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في كافة جوانب الحياه سواء المتعلقة بالمعاملات الحكومية او القطاع الخاص.(خليفة ، ٢٠٢٢، ص ٣٢٧)

سعت الحكومة المصرية الى البدء في تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية المصري رسمياً في يوليو ٢٠٠١ وتم تفعيل هذا البرنامج في يناير ٢٠٠٤ من خلال إنشاء الحكومة المصرية لموقع الكتروني خاص بها علي شبكه الأنترنت بهدف تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين في مكان تواجدهم بالسرعة والمرونة والكفاءة المطلوبة ومن ثم لن يحتاج المواطنين الى الانتقال من مكانهم بين المصالح الحكومة لإنهاء بعض الإجراءات أو الحصول على وثيقة رسمية ربما يواجه ببيروقراطية وبطء في الإجراءات فالحكومة الإلكترونية ستقضي على كل هذه الصور فيتمكن المواطن من خلال الدخول على موقع الحكومة على الإنترنت التجول بين مصالحها وهيئاتها المختلفة ليستفيد من الخدمات المتاحة لهذه الجهة او الهيئة مثل : دفع الفواتير، والاستعلام عن الضرائب المستحقة او تقديم الاقرار الضريبي او تجديد الرخص، ووثائق السجل المدني وجميع التعاملات المختلفة مع الوزارات والمصالح الحكومية. (حسن ٢٠٢١، ص ١٢٨)

اولاً / التحول الرقمي في المعاملات الضريبية

توجهت الحكومة المصرية في العصر الحالي لإحداث ثورة تكنولوجية في منظومة الضرائب المصرية وبذلت جهود كبيرة في بناء نظام رقمي متكامل لرفع كفاءة منظومة التحاسب الضريبي بما يسهم في تطبيق نظام موحد للفحص والاجراءات الضريبية وإتاحة الخدمات للممولين الكترونياً دون الحاجة للذهاب الى مصلحة الضرائب ويستهدف هذا التحول على صعيد الايرادات العامة مساعدة الحكومات على زيادة كفاءة الضرائب من خلال توسيع

القاعدة الضريبية، وتحسين طرق جمع الضرائب، والتغلب على التهرب الضريبي، حيث أصبح بمقدور الحكومات جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، ومبيعات الشركات ومنافذ حركة المبيعات في بيع السلع والخدمات وتحصيل الضرائب بشكل فوري على هذه المعاملات الالكترونية حيث تشير الدراسات إلى أن رقمنه المالية العامة تساعد الحكومات بشكل خاص على زيادة مستويات كفاءة عمليات تحصيل الضرائب الغير مباشرة حيث تساعد تقنية بلوك تشين على سبيل المثال السلطات الضريبية على التحقق من امتثال الشركات لضريبة القيمة المضافة والتحصيل لضريبة القيمة المضافة المفروضة على كل مرحلة من مراحل الانتاج بما يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.(تقرير اهم انجازات وزارة المالية ،٢٠٢١، ص ٨٧).

ثانياً / أهداف التحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية:(ابو العيينين ،٢٠٢٣ ،ص ٢٢٦:٢٢٤)

١- توحيد وتيسير الاجراءات وميكنتها بما يضمن توفير منظومة ضريبية تحفز وتشجع على الاستثمار من خلال تخفيف العبء الاداري داخل مصلحة الضرائب.

٢- مكافحة التهرب الضريبي الذي يضر بالمنافسة بين المنتجين ما يساعد في تعزيز واستدامة الحصيلة الضريبية.

٣- تبين منهج الفحص الالكتروني وهي مرحلة سابقة لمرحله الفحص المستندي للتأكد من سلامه جميع تعاملات الممولين بيعاً وشراءً

٤- رفع كفاءة النظام الضريبي والتيسير على الممولين مما يساعد في الحصر الجيد للمجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة.

٥- المساهمة في دعم خطة الشمول المالي وتقديم خدمات ماليه الكترونية مدعومة بالتكنولوجيا الحديثة.

٦- زيادة عدد المتعاملين مع منظومة الضرائب من خلال إتباع احدث الوسائل الالكترونية.

٧- نشر ثقافه الوعي الضريبي.

ثالثاً/ الجهود المبذولة للتحول الرقمي في منظومة الضرائب المصرية

بذلت وزارة المالية جهود كبيرة في بناء نظام رقمي متكامل لرفع كفاءة النظام الضريبي بما يسهم في تطبيق نظام موحد للفحص والاجراءات الضريبية، وفيما يلي نتناول بشيء من التفصيل أهم الجهود التي بذلتها وزارة المالية لدعم عمليات التحول الرقمي بمنظومة الضرائب المصرية:-

١- إصدار نحو ١,٥ مليون بطاقة ضريبية ذكية تضم خدمات متعددة من المعاملات أهمها السماح بعمليات التوقيع الالكتروني حيث ساعد هذا المشروع على حل مشكلة تضارب البيانات ومن ثم زادت دقة البيانات المدخلة والقضاء على مشكلة ادخال البيانات يدوياً (خليفة ، ٢٠٢٢، ص ٣٣٧)

٢- إنشاء مركز اتصالات متكامل للرد على كافة الاستفسارات وتقديم الحلول لجميع أنواع الضرائب ويتم اختيار العاملين بدرجه عالية من الكفاءة وتدريبهم من اجل تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمولين والمتعاملين.

٣- عقد اتفاقية التعاون المشترك بين شركة SAP LLC مصر وشركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبية E-Tax التابعة لوزارة المالية بالتعاون مع شركه إي فايناناس للاستثمارات المالية والرقمية بهدف تطوير القدرات الاساسية اللازمة للتحول الرقمي وتقديم الاستشارات لتكنولوجية وتوفير الخدمات التكنولوجية المتخصصة وتوفير كافة الموارد البشرية ذات الخبرات(خليفة ، ٢٠٢٢، ص ٣٣٧)

٤- تطبيق نظام الاقرار الالكتروني في اكتوبر عام ٢٠١٨ وأظهر هذا النظام نتائج كبيره حيث ان بلغ عدد المسجلين بهذا النظام منذ تطبيقه ٢٥٠ الف ويتعامل معه شهرياً أكثر من ٢١٥ الف ممول.

٥- عقد الندوات اليومية المجانية لتوعية المتعاملين بالتحول الرقمي لمنظومة الضرائب على كيفية تقديم الاقرارات الضريبية المميكنة الجديدة وكيفية التعامل مع منظومة الفاتورة الالكترونية

٦- ميكنة أكثر من ١٦ إجراء ضريبي يتضمن أكثر من ٦٤ إجراء فرعي من الاعمال الضريبية على ان يتم هذا على مرحلتين وقد انطلقت المرحلة الاولى ٢٠٢١/١/٣ والتي

بموجبها ميكنة إجراءات التسجيل والاقرارات والمدفوعات لكبار المتعاملين وتكون المرحلة الثانية في نهاية ٢٠٢١ وتشمل اجراءات الفحص والمراجعة وبعدها تكون كل أعمال الضرائب الكترونية. (خليفة ، ٢٠٢٢، ص ٣٣٧)

٧- تطوير التشريعات والقوانين المرتبطة بالضرائب ، تفعيل انظمة السداد و التحصيل الالكتروني، تطوير البنية التحتية لمقرات مصلحة الضرائب

٨- تنمية قدرات العاملين بمصلحة الضرائب وهذا ما ينكس على جدارة آليات تحصيل الايرادات الضريبية.

رابعاً / آليات التحول الرقمي لمنظومة الضرائب ودورها في دعم حصيلة الايرادات الضريبية:

لقد اعتمد التحول الرقمي على مجموعة من الاليات التي تمكنه من ميكنة وتحديث نظم العمل بمنظومة الضرائب المصرية على النحو التالي:-

١- إصدار البطاقات الضريبية الذكية

تحمل هذه البطاقات الذكية المؤمنة، جميع بيانات الممول وتمكنه من التعامل مع مختلف الجهات، وهي من البطاقات الحكومية القوية، تساعد في رفع كفاءة النظام الضريبي من حيث السرعة والدقة وتعزيز الشفافية والقضاء علي الفساد. كما ان التوقيع الالكتروني ثقافة يحتاج نشرها مجهود كبير، حيث يعتاد الأفراد علي التعامل ورقيا ومشاهدة الأختام، إلا أن هناك جهوداً كبيرة تبذل من أجل السير في تعزيز التعاملات الالكترونية،

منصة الاجراءات الضريبية الموحدة

هي منصة الكترونية موحدة للممولين يسمح من خلالها للممولين إجراء معاملاته الضريبية المختلفة مثل تقديم الاقرارات وعمليات الدفع الالكتروني بالإضافة الى اجراءات الطعن وكذلك الاستفسارات. ويعد التسجيل على هذه المنظومة الجديدة اجباري على جميع الممولين وذلك على حسب الجدول الزمني المعمول به فالمرحلة الاولي لكبار الممولين.

ويساعد هذا المشروع في تيسير كافة الاجراءات وتيسير الوقت والجهد والتكلفة في كافة المعاملات الضريبية ومن ثم تخفيض التردد على زيارة مأموريات الضرائب كما يساعد الى تقليل التقدير الجزافي من خلال الاعتماد علي بيانات حقيقية.

٢- الفحص الضريبي الالكتروني وتقارير الاعمال الذكية

يعرف الفحص الضريبي الإلكتروني أنه" مجموعة من الأساليب والإجراءات التي ترتكز على القوانين والقواعد التشريعية والمحاسبية المتبعة في التحقق من صحة ودقة احتساب الضريبة الواردة في إقرار الممول الضريبية ومرفقاتها للوصول الي تحديد الدخل الخاضع للضريبة (الميهي ، ٢٠٢٢، ص ٣٢٨)

٣- ميكنة نظم التحصيل والسداد

تعتبر عملية التحصيل الإلكتروني هي ثالث مرحلة من أعمال الإدارة الإلكترونية، ويعرف الدفع الإلكتروني بأنه "وفاء الممول بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية الى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية سواء كانت أوراقا تجارية الكترونية أو نقوداً الكترونية أو بطاقات الائتمان أو ايه وسائل الكترونية اخري يتم الوفاء بها عبر الإنترنت. (الميهي ، ٢٠٢٢، ص ٣٤٢).

٤- الاقرارات الضريبية الالكترونية

يعرف الاقرار الالكتروني بأنه نموذج تصممه الادارة الضريبية لجمع معلومات عن نشاط الممول ويقوم الممول بإعداده وتقديمه لمصلحة الضرائب سنوياً ويشمل الهدف من تقديم الاقرار الضريبي الكترونياً هو (البنا ، ٢٠٢١ ، ص ١٤)

- مواكبة الأنظمة العالمية لخدمة العمل الضريبي والتكامل بين جميع الادارات (دخل – قيمة مضافة)
- الوصول بالخدمة الضريبية المقدمة للمجتمع الضريبي الى المستويات المنشودة .
- التحول الكامل لجميع الخدمات الضريبية من اللامركزية الى المركزية
- تقليل العمل اليدوي وزيادة الميكنة لتقليل الوقت والجهد المبذول

ويتم تقديم الإقرارات الكترونياً عن طريق موقع البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية .

٥- الفاتورة الالكترونية

تعرف الفاتورة الالكترونية بأنها نظام مركزي يعمل على تحويل عمليات الفاتورة اليدوية أو الورقية الى نسخ رقمية بما يمكن مصلحة الضرائب من المتابعة والتحقق والمراجعة اللحظية لكافة المعاملات التجارية وتساعد هذه المنظومة في التحقق من صحة ودقة البيانات ومحتوياتها شكلياً وموضوعياً. (عبد الباقي ، ٢٠٢٢، ص ٣٥٠)

كما يمكن توضيح خصائص تطبيق نظام الفاتورة الالكترونية على النحو الاتي:- (خليفة، ٢٠٢٢، ص ٣٥٠)

- وجود شكل ومحتوى موحد للفاتورة الالكترونية على المنظومة الضريبية ويسجل عليه رقم فردي لكل فاتورة الكترونية يسمى بالرقم التعريفي ويتم تكويد السلع والخدمات داخل الفاتورة الالكترونية بنظام تكويد موحد.
- ترسل المنظومة لكل من البائع والمشتري إخطارات لحظية لمشاركتهم في بيانات الفواتير الالكترونية.
- يتيح نظام الفاتورة الالكترونية امكانية ربطها ببرامج حفظ بينات الفاتورة واستعراضها وطباعتها كما انه يتيح اصدار الفاتورة باللغتين العربية والانجليزية.
- يتيح هذا النظام امكانية ربط الفاتورة الالكترونية ببرامج تخطيط موارد المؤسسة
- يتطلب النظام ادخال الرقم الضريبي للعملاء المسجلين ضريبياً اما العملاء الغير مسجلين ضريبياً يتم استبداله بالرقم القومي للمشتري
- يعمل نظام الفاتورة الالكترونية على التوقيع الالكتروني لكل فاتورة مصدرة ويعتبر التوقيع الالكتروني تمثيلاً قانونياً عن الشركة في جميع معاملاتها

تستهدف منظومة الضرائب المصرية من خلال تطبيق نظام الفاتورة الالكترونية تحقيق العديد من الاهداف منها(خليفة ، ٢٠٢٢، ص ٣٥٢):-

- تسهيل وتسريع الاجراءات الضريبية وتيسير التعاملات.

- المتابعة اللحظية لكافة المعاملات التجارية بين الشركات وبعضها البعض.
- سهولة حصر المجتمع الضريبي.
- سرعة ودقة عمليات الفحص والمراجعة والحد من التلاعب والغش بإصدار الفواتير الوهمية

خامساً / التحول الرقمي في المعاملات الجمركية :

يأتي نظام التسجيل المسبق للشحنات (ACI) في إطار التوجه الاستراتيجي للتحول الرقمي في الدولة المصرية بتطبيق الحلول التكنولوجية في كافة القطاعات والمشروعات لتقود مصر نحو الجمهورية الجديدة . فقد تم تطوير منظومة العمل بمصلحة الجمارك وتبسطيها وميكنتها، والتحول التدريجي من بيئة العمل الورقية إلى البيئة الرقمية وحوكمة إجراءات الاستيراد والتصدير وتحقيق سرعة الإفراج عن البضائع وتيسير التجارة بما ينعكس على تقليل التكلفة ويؤدي إلى تحسين ترتيب مصر في مؤشرات التنافسية الدولية، وتسهيل حركة التجارة، وتحفيز الاستثمار.(القصاص ، ٢٠٢٢، ص ١٩٥)

وهذا النظام يهدف لحماية الاقتصاد المصري من البضائع مجهولة الهوية أو غامضة المصدر كما يهدف إلى تقليل زمن وتكلفة الإفراج عن البضائع مع استخدام المستندات الإلكترونية والاستغناء عن المستندات الورقية، هذا وقد بدأ التشغيل التجريبي لنظام التسجيل المسبق للشحنات اعتباراً من الأول من أبريل ٢٠٢١ ثم بدأت مرحلة التشغيل الإلزامي على المشحونات البحرية اعتباراً من الأول من أكتوبر ٢٠٢١(القصاص، ٢٠٢٢، ص١٩٦)

وقد أصدرت وزارة المالية القرار ٢٢ لسنة ٢٠٢١ بإطلاق المرحلة الإجرائية الثانية لنظام التسجيل المسبق للشحنات (ACI)ويتضمن هذا القرار عدداً من الضوابط والإجراءات الواجب الالتزام بها كمرحلة ثانية لنظام التسجيل المسبق للشحنات منها قيام المصدر الأجنبي أو المنتج بإرسال بيانات ومستندات الشحنة إلكترونيا (الفاتورة التجارية، وقائمة التعبئة، بوليصة الشحن، وغيرها) المثبت عليها الرقم التعريفي للشحنة إلى منصة نافذة من خلال نظامBlock chain المؤمن والمعتمد من الجهات المعنية وطبقا لنظام التسجيل المسبق للشحنات يتعين على الشاحن بميناء التصدير إرسال قائمة تضم جميع الشحنات التي سيقوم

بتصديرها إلى مصر بصورة إلكترونية خلال مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة من وقت مغادرة السفينة لميناء التصدير تتضمن كافة بيانات واوراق الشحنة.(القصاص ،٢٠٢٢، ص ١٩٧)

الجزء الثاني تحليل العلاقة بين التحول الرقمي في المجال الضريبي والجمركي ودوره في تحفيض عجز الموازنة العامة في مصر.

اولاً / تطور الايرادات الضريبية وتأثيرها علي عجز الموازنة العامة :

تجدر الإشارة الى ان ميكنة منظومة الضرائب أدى بشكل ملحوظ الى الحد من التهرب الضريبي وتبسيط الاجراءات مما ادى الى تحسن كبير في حجم الايرادات الضريبية و يعرض الجدول التالي تطور حجم الايرادات الضريبية والعجز الكلي للموازنة العامة ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠٠٩ الى ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

جدول رقم (١)

اجمالي الحصيلة الضريبية والعجز الكلي للموازنة العامة خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠٠٩ – ٢٠٢٤/٢٠٢٣

السنة	الضرائب	العجز الكلي في الموازنة	نسبه العجز الكلي الي الناتج المحلي الاجمالي
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٧٠,٠٥	٩٨,٠٣٩	%٨,٥
٢٠١١/٢٠١٠	١٩٢,٠١	١٣٤,٤٥٩	%١٠,٣
٢٠١٢/٢٠١١	٢٠٧,٤٠٩	١٦٦,٧٠٤	%٩,٧
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٥١,١١٨	٢٣٩,٧١٨	%١٢,٥
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٦٠,٢٨٨	٢٥٥,٤٣٩	%١٢
٢٠١٥/٢٠١٤	٣٠٥,٩٥٧	٢٧٩,٤٣	%١١,٤
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٥٢,٣١٤	٣٣٩,٤٩٥	%١٢,٥
٢٠١٧/٢٠١٦	٤٦٢,٠٧٠	٣٧٩,٥	%١٠,٢
٢٠١٨/٢٠١٧	٦٢٩,٣٠٤	٤٣٠,٨	%٩,١
٢٠١٩/٢٠١٨	٧٣٦,١٢٠	٤٥٢	%٧,٥
٢٠٢٠/٢٠١٩	٧٣٩,٦٣٢	٤٦٢,٨	% 7.4
٢٠٢١/٢٠٢٠	٨٣٣,٩٩٢	٤٧٢,٣٤٤	%6.8
٢٠٢٢/٢٠٢١	٩٩١,٤٠٢	٤٨٤,٤١٤	%٦,١
٢٠٢٣/٢٠٢٢	1261.123	610.608	% 7
٢٠٢٤/٢٠٢٣	1529.991	824.440	%٨ موازنة مبدئية

المصدر : تقارير الحساب الختامي للموازنة العامة – وزارة المالية – أعداد مختلفة

يلاحظ من بيانات الجدول رقم ١ انه منذ العام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٧ بدء تحسن ملحوظ في الإيرادات الضريبية وذلك بعد اتباع العديد من الاجراءات التي تُحسن من الايرادات الضريبية منها:

- توسيع القاعدة الضريبية من خلال تخضيع الخدمات والسلع الاستهلاكية مع إعفاء معظم بنود الطعام
- تبسيط إجراءات تسوية المنازعات الضريبية وخلق مناخ ايجابي مع الممولين
- استكمال ميكنة العمليات الحكومية وتطوير النظم الالكترونية ومنها نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية ، والمنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد TSA

كما يواصل عجز الموازنة العامة المصرية تراجعه في العام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢١ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من الازمات العالمية حيث تراجع عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بسبب الارتفاع في الايرادات الضريبية وغير الضريبية واحتواء النفقات وهذا في ظل تبني مصر حزمة اجتماعية للحد من تأثر ارتفاع الاسعار (تقرير مصر في عيون العالم ، ٢٠٢٣) قد لوحظ ان هناك تحسن في حجم الايرادات الضريبية في العام الجامعي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وذلك بسبب الاصلاحات التي تمت على جانب الايرادات العامة وبصفه خاصة الضرائب ونتناول فيما يلي بعض الاصلاحات الضريبية في العام الجامعي ٢٠٢١/٢٠٢٠ (نسخة المواطن للموازنة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠)

- استمرار العمل على رفع كفاءة وتطوير أداء الادارة الضريبية، بما يشمل تحديث وتطوير نظم المعلومات والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني، والميكنة بما يحد من التقديرات الجزافية والتهرب الضريبي ويساعد على سداد حق الدولة. (موازنة المواطن ، ٢٠٢١ ،ص ٣٣)
- الانتهاء من إعداد شبكة للتحصيل الإلكتروني: استكمال بناء وتطوير الشبكة المالية للحكومة المصرية، و التي ستوفر وسائل تحصيل الكترونية وغير نقدية للمستحقات الضريبية والجمركية

- التأكد المستمر من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، وإعداد وتطبيق منظومة الفاتورة الالكترونية والذى يتواكب مع بدء تطبيق نظام الكتروني لربط مصلحة الضرائب بكل الجهات التي تقوم ببيع سلع أو خدمات.

كما يتضح من الجدول رقم ١ ان العام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ شهد استكمال تحسن وضع الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وذلك يعود الى مجموعة من الاصلاحات وهي : (موازنة المواطن ، ٢٠٢١ ، ص ٢٥)

- ميكنة الإقرارات الضريبية وإجراءات تراخيص وتسجيل الشركات
- العمل على تقليص والحد من الإعفاءات واستبدالها بحوافز تضمن تحقيق الاستدامة وزيادة الانتاجية
- العمل على توسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة وعدالة المنظومة الضريبة (التجارة الالكترونية -الرسوم و الضرائب الخضراء- الضرائب على المجالات المضرة بالصحة والبيئة- دمج القطاع غير الرسمي- الاهتمام بنشاط الحصر والتسجيل - المهن الحرة وضريبة المرتبات).
- تحسين التغطية الضريبية من خلال ربط منظومة ضرائب المرتبات بقواعد بيانات صناديق المعاشات.

ثانياً / تطور الحصيلة الجمركية وتأثيرها علي عجز الموازنة العامة :

يتناول هذا الجزء من البحث تطور حصيلة الايرادات الجمركية في مصر وذلك في اطار انتشار اجراءات ميكنة منظومة الجمارك التي ستساهم في تعزيز معدلات نمو الحصيلة الجمركية وذلك يعود الى انخفاض معدلات التلاعب والفساد. والجدول التالي يوضح تطور الحصيلة الجمركية وعجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٠٢٢/٢٠٢٣

جدول رقم ٢

تطور الحصيلة الجمركية وعجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٠٢٢/٢٠٢٣

السنة	الحصيلة الجمركية (المليار جنية)	قيمة الواردات الاجمالية " مليار دولار	العجز الكلي في الموازنة (المليار جنية)
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤,٧	٥٣	٩٨,٠٣٩
٢٠١١/٢٠١٠	١٣,٨	٦٢,٢	١٣٤,٤٥٩
٢٠١٢/٢٠١١	١٥,٥	٦٩,٨	١٦٦,٧٠٤
٢٠١٣/٢٠١٢	١٦,٧	٦٦,٦	٢٣٩,٧١٨
٢٠١٤/٢٠١٣	١٧,٦	٧١,٣	٢٥٥,٤٣٩
٢٠١٥/٢٠١٤	٢١,٨	٧٤,٣	٢٧٩,٤٣
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٨,١	٧٠,٦	٣٣٩,٤٩٥
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٤,٣	٦٦,٧	٣٧٩,٥
٢٠١٨/٢٠١٧	٣٧,٩	٨٢,٤	٤٣٠,٨
٢٠١٩/٢٠١٨	٤٢	٧٨,٦	٤٥٢
٢٠٢٠/٢٠١٩	٣١,١	٦٠,٢	٤٦٢,٨
٢٠٢١/٢٠٢٠	٣٥	89.2	٤٧٢,٣٤٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	٤٢	96.2	٤٨٤,٤١٤
٢٠٢٣/٢٠٢٢	٤٤,٨	83.15	610.608

المصدر : وزارة المالية – البيان المالي عن الموازنة العامة – اعداد مختلفة، قاعدة بيانات التجارة uncomtrade، تم احتساب الحصيلة الجمركية من خلال البيان المالي عن الموازنة العامة اعداد متفرقة.

تشير بيانات الجدول رقم٢ الي تزايد القيمة المطلقة للحصيلة الجمركية خلال الفترة من ٢٠٠٩– ٢٠٢٣ فيما عدا عام ٢٠١١ حيث انخفضت الحصيلة الجمركية بنسبة ٦,١% حيث بلغت ١٣,٨ مليار جنية في ذلك العام ، كما لوحظ الانخفاض ايضاً في عام ٢٠٢٠ بمعدل انخفاض بلغ ٢٢,٤% والجدير بالذكر ان الانخفاض في هذا العام يرجع الى التأثر بجائحة كورونا وتأثيرها السلبي على حركة التجارة العالمية.(توفيق ، ٢٠٢٣ ، ص ٢١٣)

والجدير بالذكر أن الزيادة في الحصيلة الجمركية تزامنت مع الزيادة في القيمة الإجمالية للواردات، كما لوحظ ارتفاع الحصيلة الجمركية في عام ٢٠١٣ على الرغم من انخفاض قيمة

الواردات لتبلغ ٦٦,٦ مليار دولار وهو ما يفسره جزئياً ارتفاع التعريفة الجمركية في هذا العام على عدد من السلع وفقا لقانون ١٨٣ لسنة ٢٠١٣ .

- كما انه في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ تم اتباع العديد من الاصلاحات الهيكلية ادت الى تحسن كبير في الحصيلة الجمركية وذلك بمعدل نمو ١٦,٧ % عن العام السابق وفيما يلي عرض لبعض هذه الاصلاحات :

- تطبيق قانون جديد للجمارك، إلى جانب إعادة هندسة الإجراءات الجمركية وميكنتها وتطبيق نظام الشباك الواحد الإلكتروني.
- الانتهاء من إعداد شبكة للتحصيل المتوسط الإلكتروني: استكمال بناء وتطوير الشبكة المالية للحكومة المصرية، و التي ستوفر وسائل تحصيل الكترونية وغير نقدية للمستحقات الضريبية والجمركية

- الشكل التالي يوضح تطور الحصيلة الجمركية وقيمة الواردات الاجمالية خلال الفترة من ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٠٢٢/٢٠٢٣

شكل رقم ١

تطور الحصيلة الجمركية وقيمة الواردات الاجمالية خلال الفترة من ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٠٢٢/٢٠٢٣

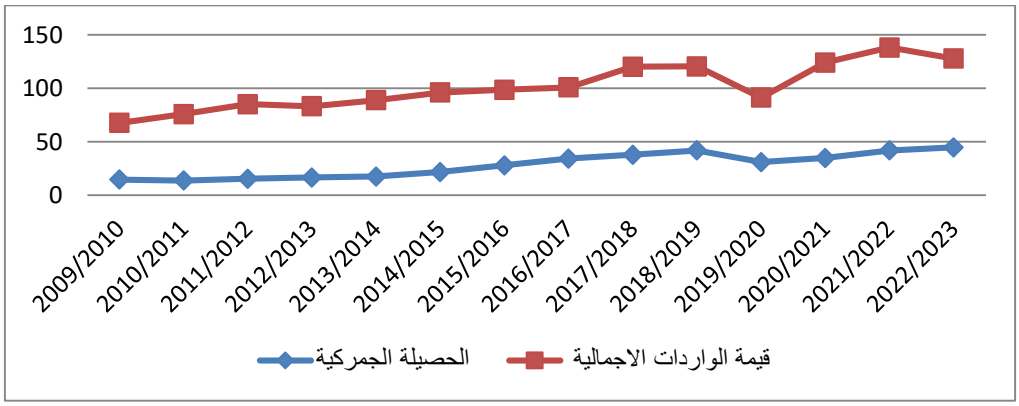

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات الجدول رقم ٢

الجزء الثالث : قياس العلاقة بين التحول الرقمي والحصيلة الضريبية في مصر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠٢٢

وفي هذا الاطار يتم عرض الدراسة القياسية للعلاقة بين التحول الرقمي والحصيلة الضريبية، وذلك من خلال اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود)، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتيARDL Model Lag Distributed Regressive Auto لتقدير العلاقة بين التحول الرقمي واثره على الحصيلة الضريبية وتحسين كفاءة النظام الضريبي والجمركي خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠٢٢ وذلك بإجمالي ٣٠ مشاهدة، وقد تم الحصول علي هذه البيانات من خلال العديد من المنظمات المحلية والدولية كوزارة المالية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

اولا: متغيرات الدراسة:-

تعتمد الدراسة الحالية على النظريات والادبيات الاقتصادية لتحديد المتغيرات الاقتصادية التي تحكم العلاقة بين الحصيلة الضريبية والتحول الرقمي في مصر الذي سيتم قياسه من خلال (مؤشر انتشار اشتراكات الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة ، مؤشر انتشار اشتراكات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة ، نسبة الاشتراك في خدمة الانترنت من اجمالي السكان ، رأس المال البشري). ويمكن تحديد متغيرات النموذج من خلال المعادلة التالية .-

$$TX = F (HCI , FCD , MCD , IUID)$$

حيث أن

TX : يشير الى الحصيلة الضريبية في مصر " المتغير التابع "

HCI : يشير الى راس المال البشري

FCD : يشير الى مؤشر انتشار اشتراكات الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة

MCD : يشير الى مؤشر انتشار اشتراكات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة

IUID : نسبة الاشتراك في خدمة الانترنت من اجمالي السكان

وقد أثبتت معظم الدراسات أن الصيغة اللوغاريتمية هي الأنسب في التقدير، وذلك لعدة اسباب منها : أنها تساعد على تحقيق افتراض خطية الدالة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في التحليل القياسي، كما تتسم نتائجها بجودة عالية، نظراً لتحقيقها اقل خطأ معياري

للبواقي، كما ان المعلمات المقدرة وفقاً لهذه الصيغة تمثل المرونات الامر الذي يسهل تحديد التأثير النسبي لكل متغير مستقل على المتغير التابع دون التقيد بوحدات القياس الخاصة بكل متغير (سماحة ، ٢٠٢٣).لذا فإن الدراسة الحالية سوف تستخدم الصيغة اللوغاريتمية لجميع المتغيرات وتطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي بفترات إبطاء موزعة(ARDL)

ثانياً / اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفترات إبطاء موزعة

(ARDL) و منهجية اختبار الحدود:

قبل البدء في استخدام هذا النموذج يتم التأكد من استقرار وسكون متغيرات الدراسة عند الدرجة الاولى ثم ننتقل الى استخدام منهج اختبار الحدود، للتعرف على مدي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل(وجود تكامل مشترك) بين الحصيلة الضريبية كمتغير تابع وأدلة التحول الرقمي، كمتغيرات مستقله أو تفسيرية، وتم حساب إحصائية(F) من خلال اختبار الحدود، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٣) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود لنموذج (ARDL)

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	٨٩٩٢٠.	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر/ الباحثة بالاعتماد علي حزمة E-views 12

يلاحظ من الجدول السابق ان قيمة F- الاحصائية بلغت ٢٠,٨٨٩ وذلك عندما يكون متغيرات التفسيرية k=4 و وهذه القيمة اعلى من قيمة الحد الأعلى والبالغ ٤,٣٧عند مستوى معنوية ١ % مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرض العدم وذلك يعني ان هناك علاقة

توازنيه طويله الاجل بين الخصيلة الضريبية والمتغيرات المستقلة ومن ثم توجد علاقة تكامـــل مشترك بين متغيرات الدراسة.

١-تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير وفقاً لنموذج (ARDL):-

بعد ان تم التأكد من وجود علاقة توازنيه طويله الاجل بين متغيرات الدراسة يتم تقدير معلمات النموذج ومعلمة تصحيح الخطأ بالاستناد على فترات الابطاء المحددة و ذلك من خلال الجدولين التاليين:-

جدول رقم (٤) نتائج تقديرات نموذج (**ARDL**) **في الاجل الطويل**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFCD	-1.495339	0.012515	-19.4796	0.0001
LNHCI	3.593766	0.036026	9.75510	٧٠٨٨٠.
LNIUID	٠,٣٨٧٤٠١	0.017810	-2.75174	0.0021
LNMCD	0.997969	0.017472	5.11770	0.0003
C	9.322540	0.030581	3.8488	٠٧٥٢٠.
Adjusted R^2	0.45			
F-statistic	20.844	F-statistic	0.000005	
S.E. of regression		0.001957		
Durbin-Watson stat		2.605988		

المصدر/ الباحثة بالاعتماد علي حزمة E-views 12

تشير نتائج التقدير في الجدول السابق بأن قيمة معامل التحديد المعدل ٢ R بلغ ٠,٤٥ وهذا يعني أن متغيرات التحول الرقمي تفسر (٤٥%)من التغير في الحصيلة الضريبية بمصر. وأن قيمة اختبار F الإحصائي يدل على أن النموذج جيد وقدرته التفسيرية عالية، وأن المتغيرات المستقلة معظمها لها تأثير معنوي على الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة١٩٩٣-٢٠٢٢

نتائج تقديرات نموذج (ARDL) في الأجل القصير:-

جدول رقم (٥) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذجARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(tx(-1))	-0.033329	0.004295	-7.760105	0.0162
D(tx(-2))	-0.110229	0.002856	-38.59758	0.0007
D(FCD)	2.044856	0.012878	158.7807	0.0000
D(FCD(-1))	2.462136	0.012233	201.2780	0.0000
D(FCD(-2))	2.031040	0.013499	150.4613	0.0000
D(FCD(-3))	0.932676	0.008784	106.1791	0.0001
D(HCI)	-6.396258	0.041977	-152.3765	0.0000
D(HCI(-1))	-13.70359	0.057987	-236.3210	0.0000
D(HCI(-2))	-13.92267	0.055277	-251.8688	0.0000
D(HCI(-3))	-7.051335	0.039498	-178.5233	0.0000
D(IUID)	-0.283851	0.003668	-77.38185	0.0002
D(IUID(-1))	-0.651630	0.004767	-136.6916	0.0001
D(IUID(-2))	-0.062812	0.002240	-28.04495	0.0013
D(IUID(-3))	0.363430	0.002657	136.7774	0.0001
D(MCD)	1.814732	0.007905	229.5629	0.0000
D(MCD(-1))	0.112190	0.001313	85.42503	0.0001
D(MCD(-2))	-0.444546	0.003598	-123.5515	0.0001
D(MCD(-3))	-0.412570	0.002321	-177.7486	0.0000
CointEq(-1)*	-1.383740	0.005461	-253.3671	0.0000
Adjusted R-squared	0.599940	S.D. dependent var		0.253594
S.E. of regression	0.001957	Akaike info criterion		-9.485673
Sum squared resid	2.68E-05	Schwarz criterion		-8.566294
Durbin-Watson stat	2.605988			

المصدر/ الباحثة بالاعتماد علي حزمة E–views 12

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد المعدل R ٢ بلغ ٠,٥٩ وهذا يعني أن متغيرات التحول الرقمي تفسر (٥٩%)من التغير في الحصيلة الضريبية بمصر في الاجل القصير. كما ان قيمة معامل تصحيح الخطأ لمعادلة العلاقة بين الحصيلة الضريبية ومؤشرات التحول الرقمي ذو اشارة سالبة وبلغ قيمته (١,٣٨٣٧٨٤) وهذا يدل علي قدرة النموذج على تصحيح الخطأ بين المتغيرات

ولكى يتم التأكد من نتائج نموذج ARDL ومدى مصداقيته يتم استخدام اختبار ين للتأكد من عدم وجود أى تغير هيكلي فى البيانات تؤدى إلى خطأ فى استقرار وانسجام معلمات النموذج قصيرة الأجل مع معلمات النموذج طويلة الأجل .

- الاول: هو اختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي المتابعة Sum Cumulattive .Of Recursive Residual "CUSUM"
- الثاني: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة Cumulative Sum of Square Residual "CUSUMSQ"

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى ٥% وتكون هذه المعلمات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار خارج الحدود عند هذا المستوى(طالبى، برقوقى، ٢٠١٥، ص٢٣).

شكل رقم ٢نتيجة اختبارCUSUMS

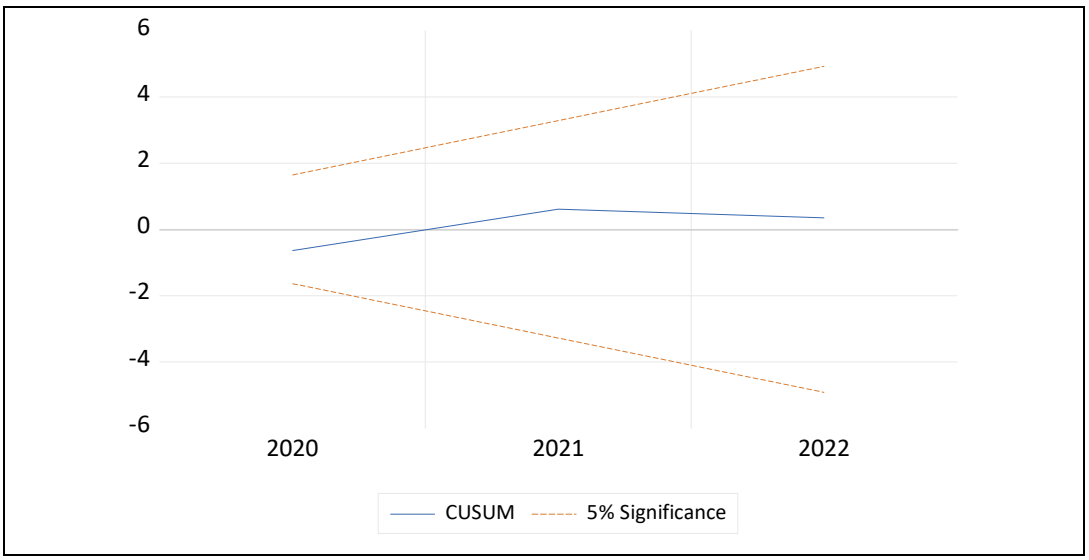

المصدر/ الباحثة بالاعتماد علي حزمة E-views 12

شكل رقم ٣نتيجة اختبارCUSUMSQ

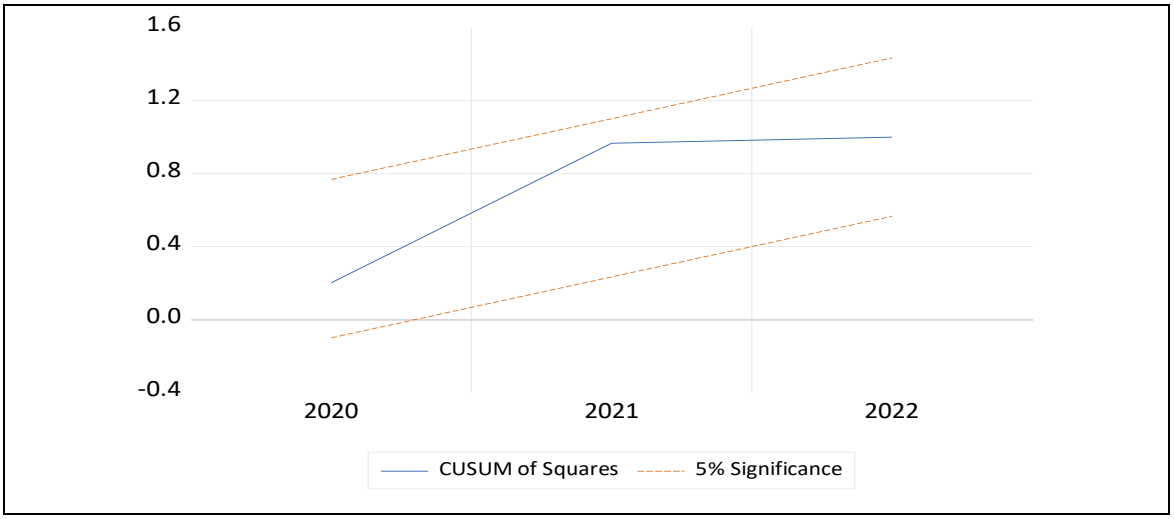

المصدر/ الباحثة بالاعتماد علي حزمة E-views 12

ويتضح من الشكلين السابقين ان المعلمات المقدرة تقع داخل الحدود الحرجة ٥% وبالتالي يكون هناك استقرار وانسجام لمعلمات النموذج في الاجلين القصير والطويل

التوصيات

١- ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية التكنولوجية حتى تساهم في تعزيز وتحسين أداء الخدمات الحكومية.

٢- سن تشريعات لفرض ضريبة على المعاملات الرقمية في مصر، حتى يتم الاتفاق بشأن التنسيق المتعدد الأطراف على المستوى العالمي، وأن تكون هذه الاجراءات متفقة مع التزامات مصر الدولية.

٣- ضرورة العمل على تطوير الجهاز الإداري الضريبي والجمركي و تحسين كفاءته، حتى يساهم بقوة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة.

٤- تشجيع استخدام أنظمة الدفع الرقمية عن المدفوعات النقدية أي ضمان وصول المواطنين للنظام المصرفي الرسمي (الشمول المالي.) ومن ثم الحد من معدلات الفساد و التهرب.

٥- الاستفادة من التجارب الدولية السابقة في كيفية التعامل مع المعاملات الرقمية وتدعيم التحول نحو الحكومة الإلكترونية.

قائمه المراجع باللغة العربية

- ابراهيم. نيفين فرج ، ٢٠١٥ ، " **آثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية** ، مجلة بحوث اقتصادية وعربية ، العدد ٧١
- ابو العينين . احمد سعد محمد ،٢٠٢٣ ، **أثر التحول الرقمي في تحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي المصري والحد من ظاهره التهرب الضريبي في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠** ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعه دمياط ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، الجزء الثاني
- ابو سمرة . محمد عادل حسن ، ٢٠١٩ ، **نموذج مقترح لتفعيل الشمول المالي من خلال التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠** ، المؤتمر السنوي الرابع والعشرين بعنوان إدارة التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ ، كلية التجارة جامعه عين شمس ، مركز البحوث والازمات
- البنا. بشير عبد العظيم محمد & محمد . ناهد عبد الباسط عبد الحميد ٢٠٢١ **أثر تطبيق الإقرارات الإلكترونية والفحص الإلكتروني في تحديد الوعاء الضريبي – دراسة ميدانية** ، كلية التجارة جامعة المنصورة
- الحربي . وائل بن عبد الكريم ،٢٠٢١ ، **الاقتصاد الخفي مفهومه واشكاله وآثاره** ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة ، المجلد ٤٥ العدد ٢
- الدمرداش .محمود محمد ، **مكافحة التجنب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي في النظام الضريبي المصري والسعودى بالتركيز على قانونى ضريبة الدخل والقيمة المضافة**
- القصاص. جلال جويدة، ٢٠٢٢ ، **اقتصاديات التطوير اللوجيستي في الجمارك المصرية في ظل نظام التسجيل المسبق للشحنات** ، *المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية*،(١٤)١ ، ٢٢٠-١٨٣
- الميهي. رمضان عبدالحميد & البسطويسي. مروة احمد عبد الرحمن & السوداني. ايمان قطب رجب ، ٢٠٢٣، **اثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الالكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ – دراسة ميدانية** –، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية، كلية التجارة جامعه مدينه السادات ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني.

- توفيق .عبدالله رمضان ، ٢٠٢٣ ، الضرائب الجمركية في مصر بين تطبيق اتفاقية التقييم الجمركي والاتفاقات التجارية التفضيلية ، مجله الدراسات السياسية والاقتصادية ، كلية السياسة والاقتصاد ، جامعه السويس، العدد الثاني ، السنه الثالثة.
- حسن . احمد ابراهيم ، ٢٠٢١ ، **العوامل المؤثره علي استخدام الخدمات الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية في ظل التحول الرقمي باستخدام نموذج(utaut2)** ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعه كفر الشيخ ،المجلد ٧ ، العدد ١١
- جبر، المأمون علي عبد المطلب ، ٢٠١٥ **الاقتصاد الغير رسمي في مصر**، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة – جامعه الازهر ، العدد الثالث عشر
- خليفة . محمد يوسف عبد الرحيم ، ٢٠٢٢ ،**آثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيلة الايرادات الضريبية (في ضوء استراتيجية ورؤية مصر ٢٠٢٠/٢٠٣٠**، المجلد الثالث عشر ، العدد الثالث ص ص٣٢٥ : ٣٦٦
- سماحة . محمد منير فؤاد، ٢٠٢٣ ، **العلاقة بين رأس المال البشري والعدالة الاجتماعية في سياق التوجه نحو النمو الاحتوائي في مصر** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة جامعه بنها.
- شحاتة . محمد موسى علي ،٢٠٢٠، **دور تفعيل التحول الرقمي في رفع كفاءة النظام الضريبي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠** ، كلية التجارة جامعة مدينة السادات
- عبد الهادى. ابراهيم عبدالحفيظ ،١٩٩٩ ، **إطار مقترح للتعديلات الضريبية اللازمة للتحول إلى عالم الضريبة الالكترونية دراسة نظرية ميدانية**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة بنى سويف، مجلد(٩)، العدد(٢) .

التقارير

تقرير مصر في عيون العالم ، ٢٠٢٣ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء ، العدد الخامس

تقرير اهم انجازات الموازنة العامة ، ٢٠٢١ ، وزارة المالية

نسخة المواطن للموازنة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

English Reference:

- Asmelash , Henok Birhanu. (2016). **Falling oil prices and sustainable energy transition: Towards a multilateral agreement on fossil-fuel subsidies.,** The United Nations University World Institute for Development Economics Research, WIDER Working Paper 2016/13
- Richard. stone (1947). **Measurement of national income and the construction of social accounts**: Report of the Sub-committee on National Income Statistics of the League of Nations Committee of Statistical Experts (No. 7). United Nations
- Sanford , Jonathan E., 2011, January . **Currency Manipulation**: The IMF and WTO. Congressional Research Service, Library of Congress .
- Schmid, Erwin, Franz Sinabell, and Markus F. Hofreither. (2010). "**Phasing out of Environmentally Harmful Subsidies: Consequences of the 2003 CAP Reform in Austria.**" OECD Conference Centre, Paris , p.3
- Schneider, F., Dominik Enste, D., (1999**). "shadow economies around the world – size, causes and consequences"**, Munich – Germany, working paper no 196, p 12
- Susan Lund et al. (2017). **"The Value of Digitizing Government Payments in Developing Economies",** IMF elibrary based on McKinsey Global Institute analysis.